

## ستّةُ أَسْبَابٍ جَوْهِيَّةٍ وَرَاءِ إِنْهَاءِ أَعْمَالِ الْلَّاجِنَةِ الْمُكْلَفَةِ السُّعُودِيَّةِ بِالْتَّحْقِيقِ فِي قَضَايَا الْفَسَادِ..

هل حقّقت الْلَّاجِنَةُ أَهْدَافَهَا فِي عَلَا وَقَضَتْ عَلَى الْفَاسِدِينَ؟ وَلِمَاذَا خَفَّفَ الْأَمِيرُ بْنُ سَلَمَانَ مِنْ ظُهُورِهِ الإِلَاعِمِيِّ مُؤْخَرًا؟ وَمَا مَدْدِي صَحَّةِ تَقارِيرِ تَنْهِدُ إِلَيْهِ ابْتِعَادِهِ عَنْ صَفَقَةِ الْقَرْنِ؟ أَكَدَ الْدِيَوَانُ الْمُكْلَفُ السُّعُودِيُّ فِي بَيَانِهِ أَصْدَرَهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ الْمَاضِيَّ أَنَّ الْلَّاجِنَةَ الْمُكْلَفَةَ بِالْتَّحْقِيقِ فِي قَضَايَا الْفَسَادِ وَيَرْأُسُهَا الْأَمِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَانَ، وَلِيُّ الْعَهْدِ، أَنْهَتْ أَعْمَالَهَا بَعْدَ أَنْ اسْتَعَادَهُ 400 مِلِيَارَ رِيَالٍ (100 مِلِيَارَ دُولَارٍ)، كَانَتْ عَبَارَةً عَنْ أُصُولِ وَأَسْهُمِ فِي شُرَكَاتٍ وَعَقَاراتٍ وَوَدَائِعِ مَالِيَّةٍ.

الْبَيَانُ الْمُكْلَفُ كَشَفَ لِأَوْلَ مَرَّةٍ أَنَّ عَدْدَ الْأُمَرَاءِ وَرِجَالِ الْأَعْمَالِ الَّذِينَ تمَّ اعْتِقَالُهُمْ مُنْذَ بِدَايَةِ الْحَمْلَةِ فِي تَشْرِينِ الثَّانِي (نوْفَمْبَر) عَامِ 2017 بِلَاغٍ 381 شَخْصًا، وَتَمَّتِ التَّسْوِيَةُ مَعَ 87 شَخْصًا بَعْدِ إِقْرَارِهِمْ بِمَا نُسِّبُ إِلَيْهِمْ مِنْ اتَّهَامَاتٍ وَقَبَلَتْهُمُ التَّسْوِيَةُ، وَهُنَّاكَ ثَمَانِيَّةُ رَجُلٌ رَفَضُوا هَذِهِ الْاتَّهَامَاتِ، وَجَرِيَ إِحْالَةُ 56 شَخْصًا رَهْنَ الْاعْتِقَالِ إِلَى الْدِيَارَةِ الْعَامَّةِ لِلتَّحْقِيقِ مَعَهُمْ فِي قَضَايَا غَيْرِ مُرْتَبَطَةِ بِالْفَسَادِ.

وَقَالَتْ وَكَالَّةُ "بِلُومَبِيُّغُ" الْأَمْرِيَكِيَّةُ إِنَّ جَمِيعَ الَّذِينَ جَرِيَ الإِفْرَاجُ عَنْهُمْ، وَأَبْرَزُهُمُ الْأَمِيرُ الْمُلِيَّارِدِيُّ الْوَلِيدُ بْنُ طَلَالُ الَّذِي تَرَاجَعَتْ ثَرَوَتُهُ إِلَى 15 مِلِيَارًا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ 19 مِلِيَارًا قَبْلَ اعْتِقَالِهِ، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ الْعُمُودِيُّ ثَانِي أَغْنَى الْمُعْتَقَلِينَ (ترَاجَعَتْ ثَرَوَتُهُ مِنْ 8.7 مِلِيَارًا إِلَى 1.7 مِلِيَارَ دُولَارٍ)، وَجَرِيَ الإِفْرَاجُ عَنْهُ بِوِسَاطَةِ وَضُغُوطِ إِثِيُوبِيَّةٍ مَا زَالَوا مَمْنُوعِيَّينَ مِنَ السَّفَرِ.

كَانَ لَافِتَةً أَنَّ الْبَيَانَ لَمْ يَكْشُفْ عَنِ أَسْمَاءِ الْأُمَرَاءِ وَرِجَالِ الْأَعْمَالِ الْثَّمَانِيَّةِ الَّذِينَ رَفَضُوا الْاتَّهَامَ الْمُوجَّهَ إِلَيْهِمْ بِالْفَسَادِ، وَالْقُبُولُ بِالْتَّسْوِيَةِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُوضَّحْ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ طَبِيعَةُ التَّهْمَهُ الْجَنَائِيَّةُ أَوْ غَيْرِ الْمَالِيَّةِ الْمُوجَّهَةِ إِلَى 56 شَخْصًا الَّذِينَ أُحْيلُوا إِلَى الْدَّائِبِ الْعَامِ لِمُواصِلَةِ التَّحْقِيقَاتِ مَعَهُمْ، وَيُعْتَدَّ أَنَّ مِنْ بَيْنِهِمُ الْأَمِيرُ خَالِدُ بْنُ طَلَالَ، الَّذِي جَرِيَ الإِفْرَاجُ عَنْهُ لِبِضَعَةِ أَيَّامٍ لِلْمُشارِكةِ فِي جَنَازَةِ وَالْدَّهِ، لِيَعُودَ إِلَى الْمُعْتَقَلِ مُجَدَّدًا.

وما زال من غير المعروف أسباب مُدُور البيان الملكي<sup>٢</sup> الذي أنهى عمل هذه اللجنة، ولكن هُنَاك ستة تفسيرات وردت على السُّنة العديدة من الخبراء والمُتابعين للشأن، السعودي<sup>٣</sup> اتصلت بهم "رأي اليوم":

الأول: أن هُنَاك من يعتقد أن<sup>٤</sup> الحملة التي استهدفت بعض المعارضين للأمير بن سلمان ولِي<sup>٥</sup> العهد حققت أغراضها السياسية والمالية معًا، فقد نجحت الحملة في تلطيخ صورة مُعظم هؤلاء بالصاق تهمة الفساد بهم، كما أنها جمعت 100 مليار دولار من أموالهم بفرض أن تكون عادت إلى الميزانية العامة للدولة.

الثاني: نجحت الحملة في إحكام قبضة الدولة، والأمير بن سلمان على وجه الخصوص، على جميع الامبراطوريات الإعلامية السعودية شبه الخاصة، مثل مؤسسة "الحياة"، وشبكة "إم بي سي" العملاقة، ومجموعة المليونير صالح كامل التلفزيونية، وقنوات "روتنا" التي يملكها الأمير الوليد بن طلال الذي أشاد بولي<sup>٦</sup> العهد السعودي، وأيد إجراءاته في محاربة الفساد بعد الإفراج عنه.

الثالث: محاولة طمأنة المستثمرين في داخل المملكة وخارجها الذين أحجموا، أو مُعطلوهم، عن الاستثمار في المملكة بسبب الخوف من مواجهة المصير نفسه، أي<sup>٧</sup> الاعتقال بحرقة قلم في طبل غریاب كامل للقضاء، خاصةً أن<sup>٨</sup> مشاريع الأمير بن سلمان الجديدة مثل مدينة "نيوم" في حاجة ماسة إليها، وكانت هذه الظاهرة، أي<sup>٩</sup> الإحجام عن الاستثمار في المملكة، واضحة للعيان في مؤتمر دافوس الصّحّراء الاستثماري<sup>١٠</sup> الذي انعقد في المملكة قبل شهرين، وقاطعه مُعظم وزراء المالية في الغرب، وكذلك الشركات المالية الغربية العملاقة.

الرابع: القضاء على ظاهرة الاستغلال السياسي للأعمال "ألبزنس"، وحصرها في مجموعة الصغيرة التي تحظى بشّرة ولِي<sup>١١</sup> العهد السعودي فقط في المستقبل، وهذا ما يفسّر إفلات، أو شبه إفلات شركات

السعودية عملاقة مثل امبراطوريّة بن لادن للمقاولات، وشركة سعودي أوجيه، التّابعة لأسرة الحريري.

الخامس: محاولة امتصاص الأضرار الكبيرة التي لاحقت بالأمير بن سلمان من جراء جريمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، وانعكاساتها على صورة المملكة في الداخل والخارج، ومُحاولة تخفيف الانتقادات لاعتقال بعض نُشطاء حقوق الإنسان، ذكورا وإناثا في المجتمعات وأجهزة الإعلام الغربية، ويسود اعتقاد بأن<sup>١٢</sup> العاهل السعودي قد يُصدر عَفوًّا عن مُعظم هؤلاء، إن لم يكن كلهم، في الأيام أو الأسابيع المُقبلة، لتفعيل هذه الحملات إذا لم يتّأت وقفها.

السادس: كان لافتًا للعديد من المُراقبين اختفاء الأمير بن سلمان من المشهد السعودي<sup>١٣</sup> في الأسابيع الأخيرة، بالمقارنة مع السنوات الأولى لتولّيه قيادة الدولة، بعد منصب ولاية العهد، فقد خفّ

ظهوره الإعلامي كثيراً، وتُشير بعض التقارير أنّه لم يعد يدعم صفة القرن بالشكل الحماسي<sup>١٤</sup> الذي كان يفعله في السابق بالتّنسيق مع جاريد كوشنر، صهر الرئيس دونالد ترامب، كما أن رموز التّطبيع في المملكة مثل الأمير تركي الفيصل والدكتور أنور عشقي خفّوا من حماهم للتّطبيع والظهور

الإعلامي المكثف في الفترة الأخيرة، وعادةً ما كانوا يفعلون ذلك بمباركة الحكومة.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوّة هو عمّا إذا كانت هذه الخطوات، مثل إنهاء عمل لجنة التحقيقات في قضايا الفساد والإفراج عن مُعظم المُعتقلين، ستُعطي أوكلها، وتُساهم في تخفيف الضغوط على الأمير بن سلمان، وتُعيد الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة مثلاً ما كان عليه الحال في السّابق، أي قبل حملة اعتقالات "الريتز كارلتون"؟

والسؤال الآخر المُتفرّع عن الأوّل، وهو عمّا إذا كان إغلاق ملف التحقيقات يعني القضاء على الفساد بشكلٍ جذريٍّ وعدم استمراره في المستقبل بأشكالٍ أخرى، و"رُجومٍ" آخرين؟ يصعب علينا تقديم إجاباتٍ قاطعةٍ عن هذين السّؤالين، لأنَّ الحملة على الفساد التي حظيَت بشعبيةٍ لا بأس بها في أوساط الشّباب في بداياتها لم تُقدم البديل المُقنِّع، ولم تُساهم في تخفيف حدّة المصاعب المعيشية لهؤلاء الشباب، وإنعاش الاقتصاد بالشكل المأمول مثلاً أبلغنا أحد كبار الاقتصاديين الغربيين العائد للتو من المملكة.

ربما يُجادل البعض بأنَّه من المُبكر لأوانه إطلاق مثل هذه الأحكام، ولم يمض إلا بضعة أيام على إغلاق ملف اللجنة العليا للتحقيق في قضايا الفساد، وإغلاق ملفات مُعظم المُتهمين، وهذا جدلٌ في محلِّه، ولكن قليلةٌ هي المؤشرات التي تُوحي بالعكس، وتبعَت على الكثير من التّفاؤل.. ولعلَّ من الحكمة الانتظار والمُتابعة في جميع الأحوال.

"رأي اليوم"